الجمهورية التونسية
وزارة الشؤون المحلية والبيئة
ولاية نابل
بلدية المعمورة

محضر جلسة حول إعداد البرنامج الاستثماري التشاركي لسنة 2016
مع منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية
يوم السبت 29 أكتوبر 2016

انعقدت اليوم السبت 29 أكتوبر 2016 بقصر البلدية جلسة أولى مع منظمات المجتمع المدني برئاسة السيد عبد القادر بعطوط نائب رئيس النيابة الخصوصية وبإشراف مُيسرين من طرف صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية وهم السادة :

- أحمد بوربيع
- سهير بوزيد
- سالي رايس

الذين تولوا تقديم موضوع الجلسة وتحديد الأولويات المقترحة من قبل منظمات المجتمع المدني.

كما حضر هذه الجلسة الســـادة :

- لطفي بنسليمان رئيس لجنة الأشغال ولجنة التعاون الدولي والعلاقات الخارجية
- سناء بنحميدة رئيس مصلحة الشؤون الإدارية والمالية
- عائدة الشايب مكلفة بالمصلحة الفنية
- نرجس المؤدب مُكلفة بشؤون المجلس والمكتب والتي تولت كتابة تقرير هذه الجلسة

إلى جانب حضور رؤساء وأعضاء الجمعيات المحلية والأحزاب السياسية وفق بطاقة الحضور المصاحبة.

******

افتتح السيد عبد القادر بعطوط المساعد الأول لرئيس النيابة الخصوصية الجلسة بكلمة ترحيب بالحاضرين، ثمّ تولى تقديم موضوع الجلسة الذي يندرج في إطار الإعداد للبرنامج الاستثماري التشاركي لسنة 2017 .

كما تولّى تقديم الميسرين الثلاث الذين حضروا من طرف الفرع الجهوي لصندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية بنابل كمتطوعين في إطار تبسيط مفاهيم البرنامج التشاركي السنوي لمنظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية ومساعدتهم على المشاركة الفعلية في إعداد البرنامج السنوي 2017 .

1- مداخلات الميسرين :

بعد الترحيب بالحاضرين والتعريف بنفسها، أوضحت السيدة سالي رايس انّ هذا اللقاء يُعتبر الأول من نوعه الذي ينعقد مع منظمات المجتمع المدني بالمعمورة في إطار المقاربة التشاركية لسنة 2017 وطلبت من الحاضرين دعوة أقربائهم وأصدقائهم للحضور بكثافة في الجلسات التشاركية والمساهمة في إنجاح هذه التجربة الجديدة لضبط مُستحقات المعمورة من المشاريع التنموية ذات الأولوية .

ثم طلبت من الحاضرين التفاعل معهم كميسرين في هذه الجلسة الأولى من خلال الإجابة على سؤال : **ماهي انتظاراتهم كمجتمع مدني من المخطط الاستثماري التشاركي؟** فكانت إجاباتهم كالتالي :

- تطبيق المشاريع التي سيتم اقتراحها
- التمويل
- انتظار مشاريع تفيد المدينة
- أفكار جديدة من المشاريع
- تحسين العلاقة بين المجتمع المدني والمواطن
- ماهو وزن المقترحات المقدمة من المجمعيات من القرارات البلدية المتخذة
- مفهوم المخطط الاستثماري التشاركي

I– ماهو المخطط الاستثماري البلدي ؟

هو وثيقة تنموية تقديرية تمتد على خمس سنوات وتضبط ميادين البنية الأساسية

- **تقديم لمحة عن دور الجماعات المحلية في دستور 1959** : كانت تتمثل في المجالس الجهوية والبلديات وكان إعداد المخطط الاستثماري يتم انطلاقا من سلطة الإشراف مرورا بالبلديات.
- **فماهي أبرز نقائص المنظومة التنموية السابقة** ؟ هو مخطط لا يخدم مصالح المواطنين لافتقاده البعد الوظيفي
- **في التمشي الجديد** (الباب 7 من الدستور الجديد الفصل 139)
- سيتم اعتماد الديمقراطية التشاركية في المخطط التنموي
- إيجاد مقاربة تقوم على أساس المشاركة والقرب وفق مبادئ المُساءلة والحوكمة الرشيدة ولذلك فإن البلديات مدعوة إلى اعتماد المنهج التشاركي
- **ماهي أهمّ التوجهات الواردة بالمنشور عدد4 بتاريخ 6 مارس 2014؟**
- اعتماد المقاربة التشاركية
- الأداء والفاعلية
- ملاءمة أصناف المشاريع مع مستويات اللامركزية

II– دور المجتمع المدني في تكريس مبدأ المقاربة التشاركية :

- يتمثل في : الإعداد – الصياغة – التخطيط – الانجاز – المتابعة – التقييم
- **فماهو دور البلدية في كلّ هذا؟**
- إعداد الإحصائيات
- الجرد والتقسيم الدقيق للمناطق البلدية

III– مراحل المخطط السنوي :

- الأعمال التحضيرية
- التشخيص الفني للمدينة وتقييم مخطط 2016
- التشخيص المالي للمدينة وتقييم مخطط 2016
- الجلسة العامة التشاركية الأولى
- جلسات المناطق
- الأعمال النهائية والجلسة العامة التشاركية الثانية

IV – أصناف المشاريع البلدية :

1- مشاريع القرب Projets Proximité: كالتعبيد والتنوير وبناء الأرصفة
2- مشاريع مهيكلة Projets Structurants : تهيئة دار الشباب – تهيئة مركز الأمن-
3- مشاريع إدارية Projets Administratives : اقتناء معدات- توسيع قصر البلدية – تهيئة الملعب البلدي...

النقـــاش

- **مداخلة رئيس جمعية إنماء بالمعمورة السيد لطفي بنسليمان** : تمثلت في تقديم توضيح حول دور الميسرين في علاقتهم بتوعية المجتمع المدني بدورهم في تطبيق المنهجية التشاركية

- كما أكّد على ضرورة تشريك المجتمع المدني في مرحلة التشخيص واعتبر حضور الجمعيات من أولويات نجاح التجربة التشاركية والضامن الأساسي لتحقيق التنمية على مستوى المنطقق البلدية، مستندا في موقفه على أن المجتمع المدني هو جزء من المسؤولية التي يجب على سلطة الإشراف تشريكها لإعداد وصياغة مستحقات المنطقة ككلّ.
- كما انتقد السيد لطفي بنسليمان **غياب الجانب الاجتماعي في مراحل إعداد البرنامج الاستثماري التشاركي 2017**، واعتبر هذا الغياب من المساوئ التي تعيق المخطط التشاركي عن تحقق انتظارات المتساكنين، إلى جانب غياب الجانب البيئي والصحي الذان سيحولان دون نجاح التجربة الديمقراطية التي تقوم على القطع مع القرارات الأوحادية الجانب وتقتصر على البلدية لإعداد التشخيص الفني والمالي.
- كما اعتبر **السيد لطفي بنسليمان** أن المجتمع المدني يمتلك مُعطيات لا تتوفر بالبلدية مثل الإحصاء العام الذي قامت به جمعية إنماء سنة 2012 والذي أصبح بمثابة قاعدة مُعطيات عن مُختلف الجوانب الديمغرافية والاقتصادية والفلاحية ولذلك وجب تشريك منظمات المجتمع المدني للإلمام بحاجيات المعمورة من التنمية
- كما اعتبر أن غضّ الطرف عن تلك الجوانب في إعداد البرنامج السنوي التشاركي 2017، من شانه الإخلال بمنهجية العمل التشاركي، إذ لا يُمكن القيام بالتشخيص الفني والمالي بمعزل عن الواقع والأخذ بعين الاعتبار القرب من المواطن، إذ أن تقديم الإحصائيات المتعلقة مثلا بتفاوت نسبة الشبان العاطلين عن العمل في بعض الأنهج قد تعطي أولوية التعبيد مقارنة

بمنطقة بلدية أخرى تمت برمجتها في التشخيص الفني المُعد من قبل البلدية بغاية الحدّ من الانحرافات الشبابية وتنوير تلك الأنهج لتشجيع الشباب على بعث المشاريع الصغرى

- كما اعتبر السيد لطفي بنسليمان أن محور **تقسيم المناطق البلدية** قد تمّ تقديمه خلال الجلسة بصفة عامة وغير واضحة
- وحول الجانب الإعلامي ودور الجمعيات في إعداد البرنامج الاستثماري، أضاف السيد لطفي بنسليمان أن دور المجتمع المدني الإعلامي لا يقتصر على دعوة المجتمع للحضور بل هو شريك أساسي في إعداد التشخيص الفني والمالي ودعا ممثلي الجمعيات الحاضرة في الجلسة لعقد جلسة حول المطالبة بتقديم مقترحاتها كمجتمع مدني في التشخيص الذي ستقوم بإعداده البلدية.

- **مداخلة السيد زهير الحاج قاسم موظف بالإدارة الجهوية لأملاك الدولة وعضو بجمعية إنماء :**

انتقد المشاريع التنموية التي تندرج في إطار البرنامج التشاركي واعتبر انها مشاريع يومية للبلديات وان التعبيد والتنوير هما من الأولويات التي تقوم بها البلديات .

- وبين أن المشاريع التنموية التشاركية ينبغي أن تكون ضخمة في مستوى المنطقة البلدية إذ أن المعمورة مدينة سياحية فكيف يمكن لهذا المخطط التشاركي أن يساهم في توظيف الاعتمادات المرصودة من طرف الدولة وصندوق القروض للنهوض بالجانب السياحي للمعمورة؟

- **مداخلة محمد الملاط عضو جمعية إنماء :**

- تساءل عن عدم تنزيل البلدية لمختلف مراحل المخطط التنموي للسنة الفارطة 2016 وطالب المجلس بحق المواطن في النفاذ إلى المعلومة
- كما طالب عديد الحاضرين بإحداث موقع واب للبلدية ليتمكنوا من الاطلاع على مستجداتها من حيث سير المشاريع والميزانية وغيرها

ورفعت الجلسة على الساعة السادسة مساء و30 دق وحرر المحضر في تاريخه.

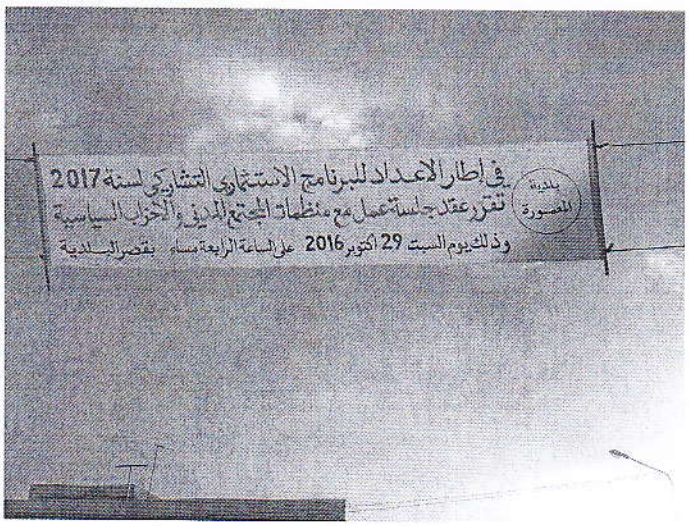

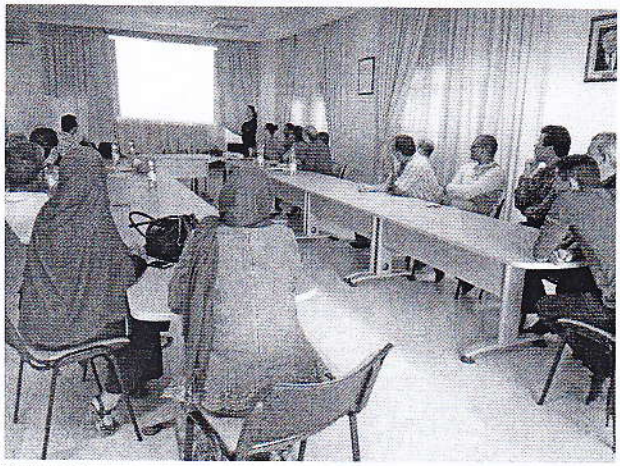

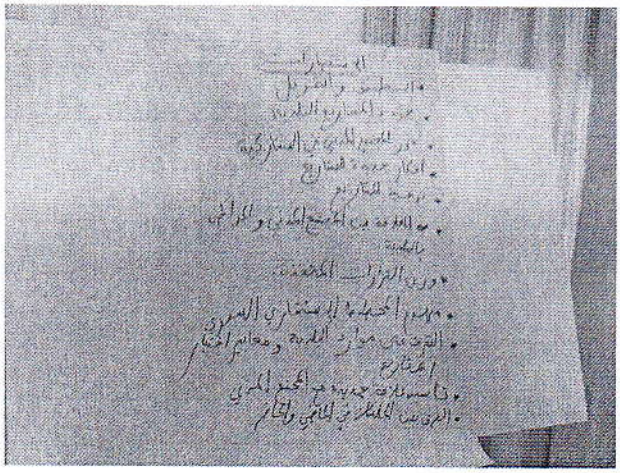

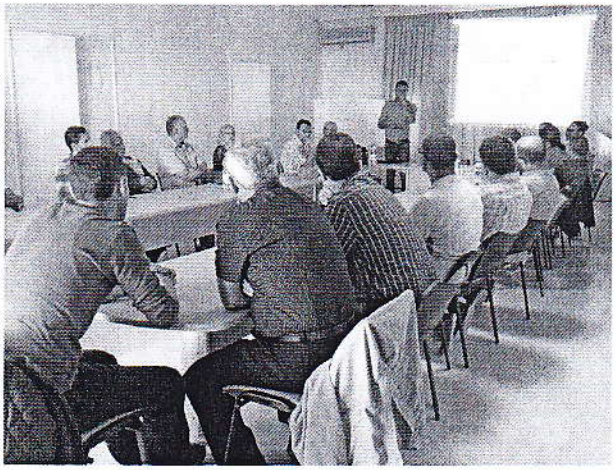

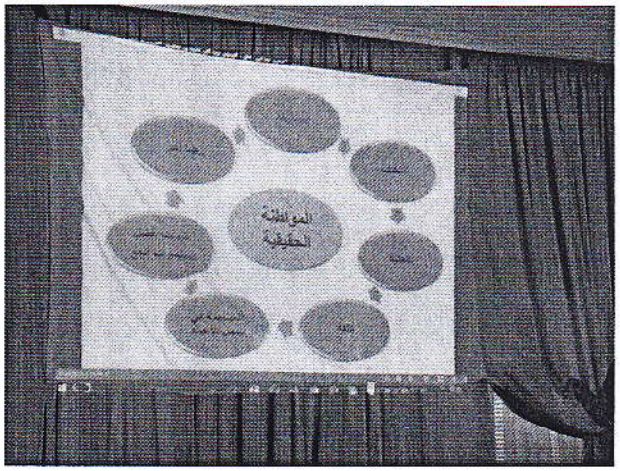

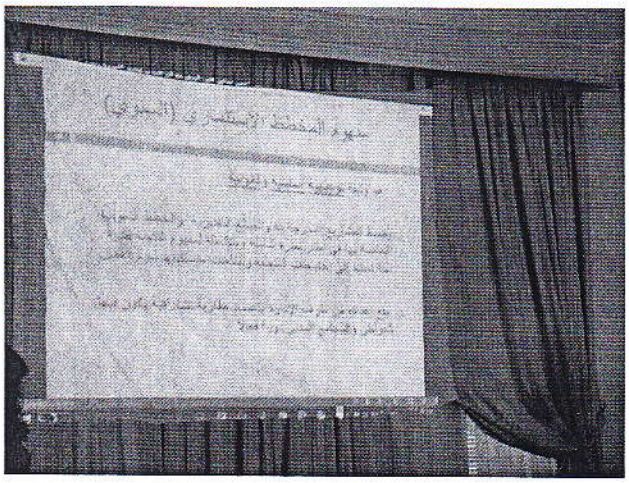

المعمورة في : 31 أكتوبر 2016

رئيس النيابة الخصوصية

الدكتور سمير بنسليمان